افتتح مؤتمر اليوروموني وقال: هناك إجراءات لدعم المنشآت الصغيرة

العساف: نصيب القطاع الخاص السعودي في الناتج المحلي ارتفع إلى 58 في المئة

■ «المالية»: السعودية عملت على تهيئة البيئة المناسبة لاستدامة التمويل بأسعار تنافسية

جانب من مؤتمر اليوروموني

■ «الاسكان» صندوق التنمية العقارية قدم قروضاً بلغت 224 مليار ريال

أكد وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف أن ما تعيشه المملكة من استقرار مالي واقتصادي ونقدي يعود إلى سياسات أسهمت في تحقيق أداء اقتصادي جيد خلال الأعوام الماضية، ومكن الاقتصاد الوطني خلال العام الماضي من تحقيق معدل نمو حقيقي يقارب 7 في المئة مدعوما بالأداء الفاعل للقطاع الخاص.

وقال العساف لدى افتتاحه أمس أعمال مؤتمر يوروموني السعودية في دورته الثامنة إن ما تتمتع به المملكة من استقرار سياسي وأمني واقتصادي ومالي رغم ما تعرضت له الكثير من الدول من أزمات مالية واقتصادية وسياسية، جاء بفضل الله ثم بفضل جهود خادم الحرمين الشريفين الذي يقود مسيرة الإصلاح في جميع المجالات ويتلمس احتياجات المواطن والوطن.

وأضاف أن وكالة فيتش للتصنيف الائتماني رفعت مؤخرا التصنيف السيادي للمملكة إلى درجة عالية «-AA» مع نظرة مستقبلية ايجابية، مؤكدا أن المملكة ستستمر في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية وتوفير بيئة استثمارية مشجعة ومحفزة للقطاع الخاص وداعمة لثقة المستثمرين في سبيل تنويع القاعدة الاقتصادية ودفع عجلة النمو وتوفير المزيد من فرص العمل المجزية لراغبي العمل من المواطنين.

وبين العساف أن سياسات المملكة أثمرت عن تحقيق شراكه ناجحة بين القطاعين العام والخاص نتج عنها نمو نصيب القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 58 في المئة، مدللا على ذلك بتحقيق 3 مشاريع في المملكة لمرتبة عالية ضمن أفضل 10 مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص على مستوى أوروبا ووسط آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفقا لتصنيف مؤسسة التمويل الدولية وهي مشروع مطار المدينة المنورة، ومشروع تحليه المياه في مطار الملك عبدالعزيز الدولي بجدة، ومشروع عقد المياه بجدة، مشيرا إلى أن هناك مشاريع أخرى حققت أو في طريقها لتحقيق نتيجة لهذه الشراكة الناجحة.

وقال وزير المالية إن الجميع يتابع التطورات التي يمر بها الاقتصاد العالمي والجهود الحثيثة على الصعيد الدولي للنهوض بالتعافي الاقتصادي وتعزيز استقراره واستدامته التي أسفرت عن تحسن أوضاع الأسواق المالية، وأن معدلات النمو لا تزال دون المستوى المأمول خاصة في الدول المتقدمة ولذلك أبرزت مناقشات اجتماعات مجموعة العشرين واجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين المتعقدة مؤخرا في واشنطن مدى الحاجة إلى مواصلة اتخاذ السياسات الاقتصادية الداعمة لتعزيز التعافي المتوازن والمستدام.

السياسات النقدية

وأضاف هناك إدراك للدور البارز الذي تقوم به السياسات النقدية التيسيرية في تعزيز التعافي الاقتصادي ودعم النمو العالمي رغم القلق من أن استخدامها لفترات طويلة قد يحدث آثارا جانبية سلبية على الدول الأخرى ولذلك خرج النقاش بضرورة تعزيز قدرة الاقتصاد العالمي على مواصلة التعافي باتخاذ مزيد من الإجراءات على مستوى سياسات المالية العامة والقطاع المالي والسياسات الهيكلية مع تلافي عرقلة التعافي أثناء تطبيق هذه السياسات ومراعاة أبعادها على الاقتصادات الأخرى إضافة إلى بحث تمويل الاستثمار على المدى البعيد بما في ذلك الاستثمار في البنية الأساسية خاصة وأن دول مجموعة العشرين تركز في برنامج عملها هذا العام على تشجيع الاستثمار بتهيئة البيئة المساعدة وتعزيز مصادر تمويله.

ولفت إن المملكة تعمل على تطوير وتنظيم السوق المالية وتشجيع طرح مزيد من الأوراق المالية والأدوات الاستثمارية الجديدة مما يعطي ميزة مهمة للمستثمرين للتحوط من المخاطر في الأسواق المالية المحلية، وأن طرح السندات والصكوك في السوق المحلي يعد خطوة إيجابية.

مضيفا: نحن متفائلون بمستقبل سوق الصكوك والسندات بالمملكة مما سيفتح آفاقا جيدة لمنشآت القطاع الخاص لتمويل مشاريعها وتوسعاتها في ظل وجود وفرة في السيولة بالسوق المحلي وتزايد إقبال المستثمرين.

وقال إن المملكة عملت على تهيئة البيئة المناسبة لاستدامة التمويل وبأسعار تنافسية من خلال تعزيز استقرارها الاقتصادي في السنوات الأخيرة والاستمرار في توجيه ما يتحقق من فائض إيرادات الميزانية إلى تعزيز احتياطيات الدولة وخفض حجم الدين العام الذي بلغ 3.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وساهم ذلك في إتاحة المجال لتسريع وتيرة الاستثمار في البنية الأساسية وتعزيز الأهداف التنموية.

نمو تمويل المنشآت الصغيرة

وأشار إلى أن المملكة اتخذت العديد من الإجراءات لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة باعتبارها إحدى الركائز المهمة في دعم التوظيف والنمو الاقتصادي بما في ذلك تشجيع المصارف على تقديم الخدمات المصرفية لهذه المنشآت.

وقال إنه نتيجة لهذه الجهود فقد نما التمويل الذي يقدمه البنك السعودي للتسليف والادخار لتلك المؤسسات بشكل كبير، حيث بلغ إجمالي ما صرفه البنك والتزم بصرفه خلال الربع الأول من هذا العام 2013م حوالي 300 مليون ريال لعدد 1131 مشروعا صغيرا وتمويل لسيارات الأجرة والنقل، في حين بلغ متوسط العامين الماضيين 344 مليون ريال.

وكذلك ارتفع عدد الكفالات التي اقرها برنامج كفالة الذي يديره صندوق التنمية الصناعية السعودي حيث وصل عددها منذ تدشين البرنامج عام 2006م الى نهاية الربع الاول من هذا العام5253 كفالة قيمتها حوالي 2.6 مليار ريال لعدد 3159 منشاة بإجمالي تمويل لهذه المنشآت بحوالي 5.28 مليارات ريال.

وأوضح أنه يجري العمل بمجموعة من المبادرات في سوق العمل ودعمها ببرامج التدريب والتاهيل لتلبية احتياجات سوق العمل، مؤكدا أنه سوف تسهم اللوائح التنفيذية التي صدرت مؤخرا لمنظومة التمويل العقاري في تعزيز التمويل المستدام لهذا القطاع بإيجاد الإطار المؤسسي اللازم لتشجيع المصارف وشركات التمويل لتقديم التمويل للمواطنين وشركات التطوير العقاري بما يخدم نمو القطاع والاقتصاد المحلي.

الإستراتيجية الوطنية للإسكان

من جانبه سلط وزير الإسكان الدكتور شويش الضويحي على الدور الذي تقوم به الوزارة في إطار جهودها الرامية لتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للإسكان وتوفير السكن الملائم للمواطنين وتنفيذ الأوامر السامية في هذا الشان.

وقال إن المؤتمر واكب العديد من التطورات التي أضافت عدة عناصر جديدة إلى المعادلة الأمر الذي سيؤثر إيجابا على دعم قطاع الإسكان، مشيرا إلى أن من أهم هذه التطورات إقرار انظمة ولوائح الرهن والتمويل العقاري والانتهاء من إعداد الاستراتيجية الوطنية للإسكان ورفعها للاعتماد بحسب الترتيبات النظامية المتبعة التي تناولت بشكل متعمق قضايا التمويل والشراكة وحللتها واقترحت الحلول لها ودعت لزيادة مساهمة القطاع الخاص وجعلت له الدور الرئيس في بناء وتوفير المساكن.

وأضاف من أهم التطورات تكليف وزارة الإسكان بتنفيذ البنى التحتية لأراضي الإسكان وإعطاء المواطنين أراضي سكنية مطورة وقروضا للبناء عليها حسب آلية تحدد المستحقين للدعم وترتيبهم حسب معايير ذات أولوية تضمن وصول الدعم لمستحقيه وتحقق العدالة الاجتماعية.

ولفت وزير الإسكان النظر إلى أن قضية التمويل في قطاع الإسكان تمثل أهم جوانب القطاع الذي يتكون من أرض وتمويل وتنفيذ، مؤكدا أن استدامة تمويل القطاع يعد أمرا محوريا سواءً أكان تمويلاً عاماً توفره الدولة من خلال المؤسسات الحكومية المعنية كوزارة الإسكان وصندوق التنمية العقارية أو تمويلاً خاصاً يوفره القطاع المصرفي.

وأوضح أن وثيقة الاستراتيجية الوطنية للإسكان قد تضمنت اقتراح زيادة الاستفادة من الدعم الحكومي السخي للأجيال الحالية والقادمة بتحويل التمويل الحكومي إلى رافعة تمويل من قبل القطاع الخاص»، مبينا أن «حجم الإقراض الإسكاني المصرفي حاليا بالمملكة لا يتجاوز 2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنحو 32 إلى 55 في المئة في دول مثل فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة.

وقدم الضويحي في كلمته عرضا للحلول المقترحة لزيادة مساهمة قطاع التمويل في الإسكان خاصة وأن الاستراتيجية الوطنية للإسكان قد أوصت باتخاذ حزمة من الإجراءات كاتباع الأنظمة التحوطية في آليات التمويل الرئيسية كالرهن العقاري والتوريق والسندات المغطاة.

بالإضافة إلى تحسين شروط الإقراض لغرض السكن من خلال التنافسية الناتجة عن زيادة عدد الجهات المقرضة كجمعيات الادخار والقروض ووسطاء الرهن العقاري والبنوك التجارية، والتقليل من مخاوف البنوك والمصارف من المخاطر، والاستفادة من نظام بيع الوحدات العقارية على الخارطة، والمساهمة في توفير البيانات والمؤشرات المطلوبة من خلال المركز الوطني لبحوث وبيانات الإسكان الذي دعت الاستراتيجية لتأسيسه لتوفير المعلومات المطلوبة للسوق العقاري.

القروض العقارية

وأشار وزير الإسكان إلى أن صندوق التنمية العقارية قدم قروض بلغت 800 ألف قرض بدون فوائد بقيمة إجمالية بلغت 224 مليار ريال، إضافة إلى تطوير وتنويع أدوار الصندوق ليشمل بدائل تمويلية جديدة كالقروض المعجل والإضافي وضمان القروض وتفعيل القروض الاستثمارية لصندوق التنمية العقارية.

وحول الشراكة مع القطاع الخاص قال الضويحي إنها من القضايا التي توليها الوزارة اهتماما كبيرا لأن زيادة مشاركة القطاع الخاص تعد من أكبر التحديات التي تواجه قطاع الإسكان ولذا تبنت الوزارة توجها استراتيجيا تقوم الحكومة فيه بدور المنظم والضابط لقطاع الإسكان وتهيئة الوضع الملائم للقطاع الخاص لأداء دور فعال، بما يساعد في توزيع المخاطر وإيجاد بيئة عمل أكثر مرونة واستجابة لحاجة السوق بالإضافة إلى الاستفادة مما يتميز به القطاع الخاص من خبرة فنية وكفاءة تشغيلية في إدارة الأصول والقدرة على التمويل ومعدلات التنفيذ الأسرع. وأبان الدكتور أن وزارة الإسكان تعمل حاليا على توفير الأطر التنظيمية المناسبة لآليات وسبل الشراكة وعلى بحث توفير حزمة من الحوافز التي تشجع القطاع الخاص على الشراكة بكافة أنواعها سواء كعقود إيجار أو إدارة أو خدمة أو مشاريع مشتركة أو عقود امتياز أو عقود بناء وتشغيل ونقل ملكية BOT.

وقال إن الحوافز التي يتم بحثها السماح بزيادة الكثافة البنائية من خلال بحث حوافز تتعلق بنسبة المساحة المبنية والارتفاعات في مقابل تضمين المطورين وحدات ميسرة التكلفة في مشاريعهم أو قيامهم بتطوير البنية التحتية لأراضي المشاريع، مشيرا إلى أن تصميم نموذج فعال للشراكة يستوجب تحديد الأهداف المشتركة والمتقاربة لجميع الأطراف المعنية وفي مقدمتهم المواطن المحتاج للسكن من أجل تطوير شراكة تتميز بالمرونة وتتأثر وتتفاعل مع آليات السوق والقدرات المؤسسية والمناخ التنافسي.

وأضاف وزير الإسكان أن اقتناء مسكن مناسب مطلب أساسي لكل مواطن وهو الهدف الرئيسي الذي تبذل الوزارة، لافتا الانتباه إلى أن وزارة الإسكان وقعت مؤخرا باكورة مشاريع البنية التحتية لأحد مشاريع مدينة الرياض الذي سيوفر أراضي مطورة تتيح بناء قرابة 7 آلاف وحدة سكنية.

إعانات الوقود تعوق زيادة إنتاجية الاقتصاد

من جهتة قال وزير الاقتصاد والتخطيط الدكتور محمد الجاسر إن الدعم الذي تقدمه الحكومة ولاسيما إعانات الوقود يعوق زيادة مستوى إنتاجية الاقتصاد وإن الحكومة تحاول معالجة الأمر.

وأضاف الجاسر ان هناك «أربعة تحديات رئيسية تواجه زيادة مستوى انتاجية اقتصادنا... ترشيد الاعانات وخاصة إعانات الوقود لغير المستحقين لها.

«وتعدد الشرائح المكونة لسوق العمل الذي يعاني من التشرذم وتنويع القاعدة الاقتصادية واجتذاب الشركات العالمية وخاصة متوسطة الحجم».

وشدد الجاسر على ضرورة رفع انتاجية الاقتصاد السعودي قائلا «الخيط الذي يزيل هذه التحديات يكمن في رفع انتاجيتنا... من وجهة نظري ان التنافسية في واقع الأمر هي الوجه الاخر للانتاجية».

وقال الجاسر أيضا إنه ينبغي للمملكة تسوية الاختلالات في التوازن في سوق العمل لديها بما في ذلك انخفاض مستوى توظيف السعوديين لاسيما النساء في القطاع الخاص، مضيفا انه من المهم تنويع القاعدة الاقتصادية بالمملكة وتطوير مزيد من الشركات متوسطة الحجم.

فتح سوق الأسهم للاستثمار الأجنبي

كشف رئيس هيئة السوق المالية محمد آل الشيخ أن الهيئة تضع اللمسات الأخيرة على إطار تنظيمي يسمح بملكية الأجانب للأسهم بصورة مباشرة.

ولم يحدد جدولا زمنيا لكنه أضاف أن السوق ليست في حاجة إلى أي سيولة من المستثمرين الأجانب.

وقال آل الشيخ إن عددا من الجهات الحكومية من بينها هيئة السوق تضع اللمسات النهائية على الإطار التنظيمي للسماح بالاستثمار الأجنبي المباشر في الأسهم بمعايير محددة.

وأضاف أن المملكة تجذب الاستثمار الأجنبي للسوق للاستفادة بالخبرة الفنية والطاقات البشرية، حيث لا يسمح للأجانب بشراء الأسهم في المملكة إلا من خلال صفقات مقايضة تجريها بنوك استثمار دولية وأيضا من خلال عدد صغير من صناديق المؤشرات.

وقال رئيس هيئة السوق المالية إن الهيئة تعمل على تشجيع الاستثمار المؤسسي عن طريق تنويع أدوات الاستثمار وتعزيز صناديق المؤشرات وأدوات الدين الأخرى في المستقبل القريب.

وأضاف أن سوق المملكة تعاني من زيادة المضاربة، قائلا: كلما زاد حجم المضاربة زاد التلاعب ومخالفة النظام.

جانب من الحضور

طرح مؤشرات مشتركة مع بورصات الخليج

قال رئيس مجلس ادارة السوق المالية السعودية «تداول» إن بلاده التي تمتلك أكبر سوق مالي عربي تبحث طرح منتجات ومؤشرات مشتركة مع بورصات الخليج.

وأضاف عبدالله السويلمي في تصريحات لرويترز امس على هامش مؤتمر يوروموني الذي يقام في الرياض «من المنطقي ايجاد بعض التكامل الاقليمي. ليس بالضرورة بورصة واحدة ولكن فتح الباب بشكل أكثر كفاءة أمام المستثمرين في دول مجلس التعاون الخليجي».

ولم يحدد السويلمي اطارا زمنيا لتحقيق ذلك.

وبلغت القيمة السوقية للسوق المالية السعودية 1.4 تريليون ريال «373.4 مليار دولار» في نهاية 2012 بزيادة 10.19 في المئة مقارنة بقيمتها السوقية المسجلة في نهاية 2011.

وساعدت خطط فتح السوق أمام الأجانب على انتعاش البورصة السعودية على خلال 2012 ودفعت قيم التداول إلى مستويات قاربت 21 مليار ريال مقارنة مع متوسط قيم للتداول يدور بين خمسة وستة مليارات خلال العام الحالي.

وبسؤاله عن سوق الصكوك في السعودية قال السويلمي «الجميع يرون حاجة لتطوير سوق الصكوك من ناحية الاصدار أو من ناحية التداول. يتم وضع مبادرة عمل تقودها الهيئة الهدف منها ان تكون الصكوك أداة رئيسية للتمويل في السوق السعودي وأن يجري وضع اجراءات تداول واضحة للجميع لتكون السوق أداة لتمويل الشركات».

وأردف «المرحلة الماضية كانت جمع معلومات واستيضاح من المستثمرين عن احتياجاتهم».

وعن حجم الإقبال على اصدارات الصكوك والسندات في المملكة قال السويلمي «بنهاية العام الماضي كانت هناك حوالي 60 مليار ريال صكوك وسندات قائمة للشركات. الاقبال كبير وهذا الرقم يوضح حجم الطلب».

ويزداد الاهتمام بسوق الديون بالمملكة مع ارتفاع معدلات السيولة لدى المستثمرين والرغبة في تنويع مصادر التمويل بعيدا عن القروض البنكية.

تركيا تجري محادثات مع بورصة لندن وناسداك بشأن شراكة البورصة

اسطنبول - «رويترز»: قال علي باباجان نائب رئيس الوزراء التركي امس إن بلاده تجري محادثات مع بورصتي لندن وناسداك بشأن شراكة استراتيجية محتملة مع بورصة اسطنبول.

وتعمل تركيا على دمج بورصة الاوراق المالية مع بورصة الذهب وبورصة المشتقات في «بورصة اسطنبول» وهي خطوة مهمة في إطار مساعي الحكومة لخصخصة الشركة وتأسيس مركز مالي اقليمي.

وقال باباجان للصحافيين في مؤتمر في اسطنبول «نجري محادثات مع لندن وناسداك من أجل شراكة مع بورصة اسطنبول».

وقال ابراهيم تورهان رئيس البورصة العام الماضي إن الشركة تريد اتخاذ قرار بشأن شركاء المستقبل الاستراتيجيين بحلول منتصف هذا العام وإن بورصات أخرى وشركات تكنولوجيا وصناديق سيادية وبنوك استثمار أبدت اهتماما.

«بي.ايه.إي» تتوقع نمواً محدوداً للأرباح

لندن - «رويترز»: أبقت بي.ايه.إي سيستمز على توقعاتها للعام بكامله دون تغيير وتوقعت «نموا محدودا» لربحية السهم في 2013 بسبب استمرار حالة عدم اليقين بشأن خفض موازنة الدفاع في الولايات المتحدة.

وقالت أكبر شركة لإنتاج المعدات الدفاعية في أوروبا امس إن توقعاتها تستبعد المزايا التي قد تتحقق من برنامج إعادة شراء الأسهم الذي أطلق في فبراير شباط الماضي ولا تشمل ارتفاعا قدره ثلاثة بنسات في ربحية السهم في حالة استكمال الشركة محادثات التسعير مع السعودية بشأن عقد طائرات مقاتلة.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة إيان كينج «بي.ايه.إي سيستمز واصلت الأداء بشكل يتماشى مع توقعات الإدارة التي أعلنتها مع النتائج الأولية في فبراير».

وأضاف «نواصل العمل على تحقيق النمو في أسواقنا العالمية وأضفنا إلى الطلبيات العالمية الكبيرة في عام 2012 طلبيات بقيمة 2.3 مليار جنيه استرليني من خارج بريطانيا والولايات المتحدة منذ بداية العام مما يبرز قوة قاعدتنا العريضة وتنوع أعمالنا».

وتبحث الشركة عن سبل جديدة للنمو بعد انهيار خطة اندماج بقيمة 45 مليار دولار مع شركة إي.ايه.دي.اس الفرنسية الألمانية وركزت على أسواق مثل سوق الشرق الأوسط.

وقالت الشركة إن توقعاتها في 2013 لا تشمل أثر تخفيضات الإنفاق الدفاعي في الولايات المتحدة لعدم توافر تفاصيل كافية عن ذلك.

وبدأ خفض تلقائي في الانفاق الحكومي الأمريكي في مارس آذار الماضي مما سيجبر وزارة الدفاع على خفض انفاقها هذا العام بمقدار 42 مليار دولار.

وقالت الشركة إن استكمال برنامج إعادة شراء الأسهم الذي تبلغ قيمته مليار جنيه استرليني يتوقف على استكمال المحادثات مع السعودية.

الصين تحقق فائضاً تجارياً بلغ 18.16 مليار دولار

طوكيو - «كونا»: أظهرت بيانات رسمية أمس تحقيق الصين فائضا تجاريا بلغ 18.16 مليار دولار في ابريل الماضي وذلك بعد عجز بلغ 880 مليونا في مارس.

وكشفت بيانات احصائية صادرة عن موقع الادارة العامة للجمارك الصينية ارتفاع الصادرات بنسبة 14.7 في المئة على اساس سنوي في ابريل مقارنة بارتفاع بلغ 10.0 في المئة في مارس.

اما الواردات فتوسع حجمها ليبلغ نسبة 16.8 في المئة وذلك عما كانت عليه في بداية العام وبنسبة 14.1 في المئة عن شهر مارس الماضي.

واوضحت البيانات ان ثاني اكبر اقتصاد في العالم توسع بنسبة 7.7 في المئة على اساس سنوي في الربع الاول من العام الحالي مقارنة مع 7.9 في المئة في الربع الاخير من العام 2012 ليفوق بذلك توقعات الحكومة بأن يبلغ النمو 7.5 في المئة.

خلال الاجتماع الرابع لحوار بيترسبيرغ في برلين

النعيمي: نحتاج إلى سياسات مناخية لا تضر البيئة لضمان استمرارية عجلة التنمية

ترأس وزير البترول والثروة المعدنية المهندس علي بن إبراهيم النعيمي وفد السعودية المشارك في الاجتماع الرابع لحوار بيترسبيرج بشأن المناخ، المنعقد في برلين بألمانيا، خلال الفترة 26-27 جمادى الثانية 1434هـ.

وتحدث النعيمي في الجلسة الأولى حول تشجيع العمل المناخي، في مداخلة أوضح فيها أنه من أجل: «تشجيع العمل المناخي، نحتاج إلى دعم ودفع خطط التنمية المستدامة لدى جميع الأطراف، مع التركيز على توفير الوسائل اللازمة للدول النامية لتعزيز عملها بشأن التغير المناخي في إطار هذه الخطط، آخذين في الاعتبار أولويات تلك الدول وظروفها الوطنية».

وأضاف: «يجب أن نسعى في المرحلة الجديدة من عملنا في إطار الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ إلى تعزيز الإجراءات المقررة على الصعيد الوطني وتشجيع جميع الأطراف على تفعيل طاقاتهم وإمكاناتهم من خلال التحفيز، وليس من خلال اتفاق للتحكم والسيطرة يحد من إسهام الأطراف المعنية في ضمان النقيد بالاتفاقية الإطارية».

وأضاف: «من أجل بناء الثقة بين الأطراف المعنية، وتحقيق الاستخدام الأمثل لوقتنا ومواردنا المحدودة، علينا أن نتجنب إنفاق الوقت والجهد في القضايا التي يغلب عليها الطابع السياسي بدرجة كبيرة والتي قد تؤدي إلى خلاف حاد بين الأطراف، مثل الآليات القائمة على السوق وأشكال الدعم والإجراءات الخاصة بالقطاعات المختلفة.

وعلينا أن نستثمر الوقت الثمين المتاح لنا بحكمة من الآن وحتى عام 2015 في القضايا محل الاتفاق بيننا، والتي تسهم في الوقت نفسه إسهامًا كبيرًا في تحقيق هدفنا على النحو المبين في اتفاقية التغير المناخي، مثل الإجراءات على الصعيدين الوطني».

وفي الجلسة الثانية من الاجتماع، حول «تعزيز المؤشرات والحوافز بعيدة المدى لعمل القطاع الخاص في مجال المناخ» تحدث المهندس النعيمي في مداخلته قائلا: «تدرك المملكة أهمية القطاع الخاص وإمكاناته في دفع عجلة التنمية المستدامة، كما تدرك أنه لضمان إجراءات إيجابية ومؤشرات طويلة المدى للقطاع الخاص، نحتاج إلى وضع سياسات مناخية لا تضر بالسوق، ولا تولد بيئة غير مواتية للأعمال والاستثمارات لهذا القطاع الهام».

وتناول النعيمي في الجلسة الثالثة «تصميم اتفاقية مناخية طموحة وفعالة وعادلة للعام 2015» في مداخلة جاء فيها: «تتبنى المملكة بقوة الرأي القائل بأن هذه الاتفاقية الجديدة ليست بأي حال خروجا عن الاتفاقية الإطارية بشأن التغير المناخي أو إعادة للتفاوض بشأنها، بل هي تأتي في إطارها وتبني على أهدافها ومبادئها وأحكامها وملاحقها.

فإعادة التفاوض بشأن اتفاقية التغير المناخي سيعرقل جهودنا في اتخاذ الإجراءات المناخية التي تعد أكثر أهمية بالنسبة لنا.. وفي هذا السياق، يجب أن يتم التوصل إلى اتفاقية جديدة من خلال عملية يشارك فيها جميع الأطراف.

علي النعيمي